شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

من الهيبيز .. إلى الإيمو

هل تتذكرون الهيبيز؟ .. معظمنا، شباب أواخر الستينات وأوائل السبعينات، كنا هيبيزاً بشكل ما .. بشعورنا الطويلة وبناطيلنا العريضة وبروحنا الثورية المتمردة على واقعنا المتخلف. بيد اننا، كما سائر هيبيز العالم، لم نؤذ أحداً.. لم نسرق ولم نكذب.. لم نتجاوز على حق أحد أو ملكية أحد أو خصوصية أحد.. ولم نتواكل في الدراسة والعمل.

نعم هكذا كنا، ومع هذا فقد شُنّت علينا الحملات الجائرة من مؤسسات سياسية ودينية حاولت إلصاق تهم ما انزل الله بها من سلطان بالحركة التي جند خير الله طلفاح الشرطة والانضباط العسكري لملاحقة عناصرها، ولم يفلح.

كل ما قيل من ذم في حق حركة الهيبيز باعتبارها حركة غير أخلاقية وصهيونية وماسونية وسوى ذلك لم يكن صحيحا بالمرة .. الهيبيز (Hippies) لم تكن سوى حركة شبابية - طلابية سلمية محبة للطبيعة، انطلقت من الولايات المتحدة وانتشرت في باقي بلاد الغرب ثم العالم.. حركة مناهضة للحروب وللمادية والنفعية وثقافة الاستهلاك وسواها من قيم المجتمع الرأسمالي، وتدعو الى عالم تسوده الحرية والمساواة والحب والسلام.. شعارها الرئيس كان "الحب وليس الحرب".

الآن يتكرر السيناريو نفسه مع "إيمو" (emo) التي هي الأخرى حركة شبابية – طلابية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بعبادة الشيطان أو بمص الدماء أو بالتفسخ الأخلاقي، كما تحاول جهات سياسية وحكومية ودينية تصويرها لتبرير تجاوزات هذه الجهات على الحريات المدنية التي كرّسها الدستور وكفلها.

الإيمو مأخوذة عن كلمة "emotional" (ايموشنال) التي تعني: عاطفي أو حسّاس أو وجداني، وهي ليست ديانة أو مذهباً ولا علاقة لها هي الأخرى من قريب أو من بعيد بالشذوذ الجنسي الموجود منذ أقدم الأزمان قبل ظهور حركتي الهيبيز والإيمو بآلاف السنين، بل هو منتشر في العالم الإسلامي كما في سائر العوالم الدينية والطائفية والمذهبية، وموجود في المدن المقدسة كما في المدن العادية.

معظم الذين حاربوا حركة الهيبيز في الماضي لم يكونوا يعرفونها تماما .. كانت حربا على السماع والشبهة .. والذين يحاربون حركة الإيمو الآن هم من الطينة نفسها، يلاحقون عناصرها بشبهة الانحراف والتحلل، فيما معظم شبيبة الإيمو أسوياء، وبينهم مبدعون في الموسيقى والغناء والشعر وسائر الفنون.

بافتراض ان الإيمو حركة اجتماعية سلبية، فهل تُعالج بالأساليب التي تتبعها ما تسمى بالشرطة المجتمعية (شرطة الآداب سابقاً، أو شرطة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سيئة الصيت والسلوك في بعض بلاد الجوار) وبعض الحركات الميليشياوية، أي بالتجاوز على القانون؟

منذ أشهر تسعى الحكومة وكتلها السياسية إلى إصدار قانون للعفو العام عن سفاكي دماء ومُزهقي أرواح بالجملة وجلادين ومزوري وثائق وشهادات ومنتحلي شخصية وفاسدين ومفسدين، مرة باسم المصالحة الوطنية وثانية تحت شعار "عفا الله عما سلف".. وثالثة ورابعة.

لا يشكل شباب الإيمو خطراً على المجتمع كخطر الأزبال التي تغطي شوارع مدننا، ولا كخطر انتشار الأوبئة والأمراض في مقابل النقص في القدرات والخدمات الصحية والطبية، ولا كخطر وجود نحو سبعة ملايين عراقي تحت خط الفقر، ولا كخطر عطالة مئات الآلاف من الشباب وتسرّب مئات الآلاف من المدارس، ولا كخطر النقص الكافر في الطاقة الكهربائية.

حلوا هذه المشاكل والأزمات المزمنة والمتفاقمة أولاً إن كنتم غيورين على المجتمع. هذا الحل بين أيديكم .. انه في المليارات المنهوبة من مال الشعب.

تصريح من مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون

□ بغداد / المدى

صرح ناطق باسم مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون بما يلي: رداً على البيان الذي أصدره من يُسمى زوراً نقيباً للصحفيين نود أن نوضح ما يلي:

أولا: إننا نؤكد ونصر على أن من يسمى بنقيب الصحفيين لا يمت بصلة حقيقية للأسرة الصحفية الحقيقية في بلادنا ولا يمثل الصحفيين الشرفاء ولا يعبر عن إرادتهم وآرائهم، وقد اضطر المئات منهم إلى تجميد عضويته في النقابة. كما أن السجل الجنائي لهذا الشخص بحق العراقيين في انتفاضة ١٩٩١ وبعدها والذي تتستر عليه جهات نافذة ونملك نسخا منه لا يعطيه الحق في أن يتكلم باسم الأسرة الصحفية الكريمة التي كانت ولم تزل تضم آلافا من الصحفيات والصحفيين الشرفاء ممن تعرضوا للقمع والعسف في زمن النظام السابق الذي كان مؤيد اللامي أحد أدواته في محافظة ميسان تحديدا.

ثانيا: إن مؤسسة المدى تحتفظ بحقها القانوني في مقاضاة اللامي ومن يقف وراءه ومن يشجعه على السعي للإساءة إلى مؤسسة ثقافية وإعلامية عراقية مثل المدى.. كما أن المدى لن تتخلى عن حقها في فضح والدعوة إلى محاسبة كل الذين يصرون على التستر على ملف اللامي المشمول باجتثاث البعث وكونه أحد أزلام عدي.

ثالثا: إن المدى مؤسسة مستقلة لا علاقة لها بمشاريع الدولة ومناقصاتها. ونحن نملك الكثير من الملفات التي تثبت تورط اللامي ومن يقف وراءه في سرقة أموال العراقيين وفي الحصول على مناقصات ومشاريع تصب في جيوبهم الخاصة.

رابعا: إن رئيس مؤسسة المدى شخصية ثقافية وإعلامية معروفة وتاريخه النضالي في مقارعة الدكتاتورية يشهد له جميع الوطنيين الشرفاء، مثلما يشهد الجميع بتاريخ مؤيد اللامي غير المشرف وعلاقته بالنظام السابق وكتابة الأهازيج والأغاني في مديح الطاغية صدام.

خامسا: إن مؤسسة المدى انتهجت منذ الأيام الأولى لها في العراق نهجا وطنيا يشهد به الجميع، وكانت حاضنة لجميع المثقفين والإعلاميين الوطنيين الشرفاء، وستبقى جزءا من الحركة الثقافية والإعلامية الوطنية في بلادنا، تعمل جاهدة لتقديم الصورة الناصعة للثقافة الوطنية العراقية التي يريد تشويهها اللامي وبطانته ومن على شاكلتهم.

سادسا: إن نقابة الصحفيين العراقيين كانت وستظل جزءا مضيئا من تاريخ الحركة الوطنية العراقية برغم تعرضها للمصادرة من قبل عدي في زمن النظام السابق ومن زبانيته في الزمن الحالي، لكننا نؤمن بان الصحفيين العراقيين الشرفاء الذين قدموا أغلى التضحيات من اجل حرية العراق سيكونون في طليعة من يقف في وجه من تسول له نفسه تحويل النقابة إلى فرع جديد من فروع فدائيي صدام.

نائب عن المكون لـ (المدى): ٣٠ بالمئة منهم ترك وظيفته

تقرير حكومي: المسيحيون يعيشون الخوف والفقر

اعترف قسم الأقليات في وزارة حقوق الإنسان، أمس، بوجود العديد من العوائل المسيحية في العراق التي لم تعد قادرة على تحمل نفقات معيشتها خاصة في ظل الظروف الأمنية التي أفقدتها أعمالها.

وقال قسم الأقليات في وزارة حقوق الإنسان في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن "بعض العوائل المسيحية المتعففة في بغداد عبرت عن معاناتها للظروف القاسية التي تواجهها بسبب أحوالها المادية المتردية خلال زيارة قام بها فريق من قسم الأقليات التابع الى دائرة الرصد وحماية الحقوق في وزارة حقوق الإنسان بالتعاون مع المركز الإعلامي والتنسيق مع كنيسة سيدة النجاة للاطلاع على أوضاعهم المعيشية ضمن إطار المتابعة المستمرة من القسم".

□ بغداد / المدى

وأضافت الوزارة أن "الجولة التي اجراها قسم الأقليات هدفها الوقوف على اهم احتياجات العوائل المسيحية الفقيرة، بعد أن فقدت بعض العوائل المساعدات من الكنيسة مما دفع العائلة الى بيع أثاث المنزل لتسديد الإيجار وسد نفقات المعيشة".

وذكر قسم الاقليات في وزارة حقوق الإنسان أنه "رفع توصيات الى مكتب وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني تتلخص بإمكانية مفاتحة الأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض الإيعاز للجهات ذات العلاقة للنظر بحالة هذه العوائل ومساعدتهم لتحسين مستواهم المعيشي".

يذكر ان العوائل المسيحية في بغداد والبصرة والموصل كانت ولا تزال محط استهداف جهات متشددة حتى اجبر العديد منهم على ترك منازلهم والسفر إلى خارج العراق أو لمناطق في اقليم كردستان، فيما يعيش الآلاف منهم في تجمعات خارج مدينة نينوى.

وكانت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة قد ذكرت في وقت سابق إن آلاف العراقيين المسيحيين فروا من بلدهم بعد حادثة سيدة النجاة.

نائب عن المكون المسيحي لم يستغرب التقرير الحكومي، منتقدا الإجراءات التي وصفها بالروتينية في التعامل داخل مؤسسات الدولة مع المهجرين عن المكون، مشددا على ان اكثر من ٣٠ بالمئة منهم ترك وظيفته منذ عام ٢٠٠٣. وقال لويس كارنو "إن التقرير منطقي لأن العوائل المسيحية التي تعرضت إلى العمليات الإرهابية في بغداد والموصل وكركوك، تركت اعمالها وممتلكاتها وهاجرت إلى أماكن أخرى بحثا عن الاستقرار".

وتابع كارنو في تصريح لـ(المدى) أمس "أن الحكومة كانت جادة في التعامل مع ملف المسيحيين وحاولت بشتى الطرق حمايتهم ولم تتمكن توفير مستلزمات الحياة لهم كالرواتب والمنح فالكثير من النازحين فقدوا وظائفهم ولا توجد فرص عمل لهم اما الذين نقلوا لم يتسلموا رواتبهم منذ فترة طويلة وظلوا في حيرة من أمرهم".

وعن تأثير الصراعات السياسية على أوضاع المسيحيين في البلاد قال كارنو "هناك بعض المطالب لم تتحقق بسبب الصراعات السياسية"، مستدركا "لم نشعر يوما أننا مواطنون من الدرجة الثانية، فالكل متعاون معنا لاسيما مؤسسات الدولة".

وخلص النائب المسيحي إلى أن "ما يقارب الـ ٣٠ بالمئة من الموظفين المسيحيين تركوا وظائفهم بصورة نهائية منذ عام ٢٠٠٣ بسبب الإجراءات الروتينية القاتلة في مؤسسات الدولة العراقية".وكان رئيس ديوان الوقف المسيحي رعد عمانؤيل قد أكد في وقت سابق السعي لإيجاد الحلول الناجعة لمشاكل المسيحيين لضمان بقائهم في البلاد، لأنهم من الأقليات التي تشكل شريحة مهمة من شرائح العراق، لافتاً إلى أن الديوان بالتعاون مع رئاسة الوزراء يسعى لإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل من المسيحيين، وبناء مجمعات سكنية تليق بهم.

وعلى الصعيد ذاته أكد رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عمار الحكيم ان المسيحيين في العراق مكون رئيس في القوميات والمذاهب العراقية.

وذكر بيان لرئاسة المجلس الأعلى تلقت (المدى) نسخة منه أن "الحكيم وخلال استقباله سفير دولة الفاتيكان لدى العراق اليوم شدد على أن المسيحيين في العراق هم لون من ألوان الطيف العراقي ومكون رئيسي ومهم في باقة الورد العراقية".

وأضاف إن "سفير الفاتيكان من جانبه أكد في مؤتمر صحفي عقده بعد لقاء الحكيم عن سروره باللقاء، مثمناً دور الحكيم ومواقفه الشجاعة في الدفاع عن المسيحيين ومد يد العون لهم ومتابعة شؤونهم ومشاركتهم أفراحهم وأحزانهم، معزيا إياه بالأحداث الإرهابية التي ضربت العراق مؤخرا".

وجدد سفير الفاتيكان بحسب البيان "موقف قداسة الحبر الأعظم الداعم للشعب العراقي وتمنياته بأن يعيش العراقيون بأمن وسلام".

كنيسة سيدة النجاة.. (أرشيف)

دولة القانون يطالب بإصلاح البرلمان: كتل تخشى الإجراءات الانضباطية

الداخلية تشكو غياب المرأة القيادية في الوزارة

مستشارو المالكي ينجزون النظام الداخلي لمجلس الوزراء

□ بغداد / المدى

شكت وزارة الداخلية ضعف تمثيل المرأة في دوائرها، مشددة على ضرورة أن يكون لها دور قيادي في المرحلة المقبلة.

وقال المفتش العام لوزارة الداخلية عقيل الطريحي في احتفالية بمناسبة يوم المرأة العالمي وبحضور عدد كبير من أعضاء مجلس النواب والمسؤولين ومنظمات المجتمع المدني وحضرها مراسل (المدى) أمس انه "لابد أن يكون للمرأة دور في المجتمع، لكننا نحتاج إلى أن نثقّف على أن يكون للمرأة دور يمكنها من خلاله إظهار قابلياتها في المجتمع"، مشيرا إلى "إننا نحتاج الى بذل المزيد من اجل تمكينها من أداء هذا الدور".

وأوضح أن "وزارة الداخلية ربما ينظر اليها أنها من المجتمعات الأكثر ذكورية لكن التغيير الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ دأبت فيه الوزارة على ان يكون للمرأة حضور"، لافتا إلى إن "التجارب في أدراج المرأة بالوزارة قليلة لكننا بدأنا الخطوات الأولى بهذا الاتجاه".

وأشار الطريحي إلى انه "الآن يوجد في وزارة الداخلية ضابطات ومنتسبات وموظفات لكننا لا نزال نفتقد إلى دور المرأة القيادي الذي تستطيع ممارسته كما يمارسه الرجل"، مشيرا إلى أن "تمكين المرأة من هذا الدور يقع على عاتقنا جميعا".وبين انه "لهذا السبب كان في مكتب وزارة الداخلية استحداث قسم المرأة الذي يعنى بحقوق الإنسان"، منوها إلى أن "هذا القسم لا يُعنى بشؤون المرأة عامة في وزارة الداخلية وإنما يمارس دوره في متابعة ما يقاس عليها من العنف الأسري أو الاضطهاد بسبب الجنس".

عقيل الطريحي

وأضاف أن "المكتب أيضا يمارس دوره وضمن مديرية حقوق الإنسان بمتابعة المرأة المعتقلة"، مؤكدا على "ضرورة العمل بجدية لتمكين المرأة من التبوء في المراكز القيادية شأنها شأن الرجل". وكانت وزيرة المرأة ابتهال الزيدي قد علقت في وقت سابق على دور المرأة القيادي بالقول "اعتقد إننا نحتاج فترات أطول بعد ودورات انتخابية أكثر حتى نبلغ مرحلة يكون عندنا فيها امرأة رمز". ورأت انه "متى وجدت امرأة رمز بين الرجال، يمكن حينها أن نأمل في أن تتولى هذه المرأة منصب نائب رئيس الوزراء (...) ثم منصب رئيس الوزراء، واعتقد أننا نحتاج إلى عشرات السنوات".

وكانت النائبة المستقلة صفية السهيل ذكرت في وقت سابق "أن البرلمانيات طالبن بحضور ومشاركة فاعلة للمرأة في المؤتمر الوطني الذي يجري الإعداد له في الوقت الحالي".

وأعلنت السهيل "عن تقديم طلب للجنة القانونية البرلمانية موقع من(١٠٥) من أعضاء البرلمان يمثلون كافة الكتل البرلمانية، لتضمين قانون الأحزاب العراقي بمادة تدعم وجود النساء في القيادات الحزبية بنسبة لا تقل عن ٢٥٪".

□ بغداد / المدى

يخضع النظام الداخلي لمجلس الوزراء إلى مباحثات مفصلة في مجلس النواب بعد أن أكملت هيئة المستشارين في الحكومة وضع اللمسات الأخيرة عليه، في وقت طالب ائتلاف دولة القانون بإجراء عدد من الإصلاحات على عمل مجلس النواب حتى لا ينشغل البرلمانيون بالنقاشات الداخلية التي أخذت من وقتهم كثيرا، لكنه أكد خلافا كبيرا على النظام الداخلي للبرلمان لاسيما في ما يتعلق بالإجراءات الانضباطية للنواب.

وكانت اتفاقية أربيل التي تمخض عنها تشكيل الحكومة الحالية قد تضمنت ضرورة إقرار نظام داخلي جديد لمجلس الوزراء في الجلسات الأولى لانعقاده، ويعتقد زعماء ائتلاف العراقية أن من بين النقاط التي تضمنتها الاتفاقية ولم يتم تنفيذها بعد هي عدم إقرار نظام داخلي جديد للمجلس.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون والمقرب من رئيس الوزراء خالد الأسدي في تصريح لـ(المدى) أمس إن "هيئة المستشارين انتهت من إعداد النظام الداخلي الجديد للمجلس"، مشيراً إلى أن "المجلس بصدد إجراء بحث مفصل عن النظام الداخلي الجديد وسط وجود خلافات على بعض بنوده".

يذكر أن إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء لا يقتضي مصادقة مجلس النواب.

وأضاف الأسدي أن "المجلس عازم على الاتفاق بشكل نهائي على مسودة النظام الداخلي الجديد له قبل إقراره في أسرع وقت ممكن"، منوهاً إلى أن "هناك إصراراً من بعض القوى على إقرار نظام داخلي جديد لمجلس الوزراء وهو ما تؤيده دولة القانون مادامت تلك القوى تضع هذا الأمر حجر عثرة أمام تحقيق التوافق السياسي على الرغم من وجود نظام داخلي يسير الأمور حاليا".

وكان ائتلاف العراقية قد طالب بالإسراع في إقرار نظام داخلي لمجلس الوزراء العراقي، متهما رئيس الوزراء نوري المالكي بعرقلة إقرار نظام داخلي للمجلس بغية التفرد بالقرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء.

أما بخصوص النظام الداخلي للبرلمان قال الاسدي "إننا نناقش في مجلس النواب المشروع وتوجد عليه الكثير من الخلافات على بعض الإجراءات لاسيما الانضباطية وهو ما أخر إقراره برغم أن النظام الحالي جيد ولا توجد أي إعاقة في مجلس النواب".

الأسدي أشاد بدور مجلس النواب لـ"قيامه بالكثير من الأعمال الرقابية التي حققت نتائج طيبة خلال المرحلة الماضية وان كانت هناك هفوات من الممكن تجاوزها خلال الأيام القليلة المقبلة"، متابعا "يوجد سعي حثيث لإعطاء أولوية للجانب التشريعي لعمل مجلس النواب على الأمور الأخرى التي ترتبط بعمله، كالدخول إلى المناقشات الداخلية التي استهلكت من وقت البرلمان كثيرا"، مؤكدا "فاتحنا رئاسة البرلمان بضرورة عدم شغل أعمال البرلمان بهذه السجالات ولكن لم تأت بنتيجة".

وطالب الأسدي بضرورة الإصلاح الإداري لمجلس النواب، وقال "انه يضمن الحفاظ على الوقت للمجلس وإصدار تشريعات اكبر".

وعن دور مجلس النواب في حل القضايا السياسية، بين الأسدي "لنا دور بارز في مجال المؤتمر الوطني الذي دعا اليه رئيس الجمهورية جلال طالباني ولجانه التحضيرية، عقدنا لقاءات مطولة وتوصلنا الى تفاهمات مهمة".

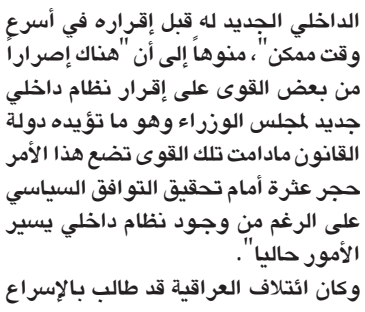

خالد الاسدي

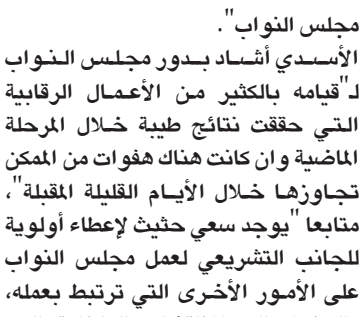

وائل عبد اللطيف

بدورهم اكد متخصصون ان النظام الداخلي لمجلس الوزراء لا يمكن عرضه امام البرلمان وان الخلافات التي تشوبه يجري حلها من خلال زعماء الكتل السياسية ولكن كلمة الفصل ستكون التصويت عليه داخل الحكومة.

وقال القاضي وائل عبد اللطيف "ان النظام الداخلي لمجلس الوزراء يقر في الحكومة ولا داعي للتصويت عليه في البرلمان وفق الدستور"، وتابع "كان قد كتب منذ مفاوضات تشكيل الحكومة نهاية ٢٠٠٣ من ٣٣ مادة وتوجد بعض الخلافات عليه لاسيما تلك التي تتعلق بالتصويت والصلاحيات ومن الممكن أن تحل من خلال زعماء الكتل السياسية".

وأوضح عبد اللطيف في تصريح لـ(المدى) أمس "ان الدائرة القانونية التابعة لمجلس الوزراء هي التي تجري مناقشات عليه ومع إنهائها يجري التصويت على الحكومة ويصبح واجب التطبيق ولا حاجة لإرساله إلى البرلمان".

اما بخصوص النظام الداخلي لمجلس النواب قال عبد اللطيف "إن تغير عدد أعضاء مجلس النواب بين الدورة الماضية والحالية بالإضافة إلى سلطات رئيس البرلمان وعدد اللجان الدائمية وأسلوب العمل البرلماني السابق كلها تجعل وجود ضرورة لاستبدال النظام الحالي بآخر يتناسب مع التطور الذي حدث في الأداء الرقابي والتشريعي".

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس
- محلة ١٠٢ - زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون